تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق والمؤشر العام يستعيد مستوى 7900 نقطة قبل الإغلاق

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على تباين أداء مؤشراته بعد أداء اتسم بالتذبذب بشكل واضح منذ بداية التعاملات وحتى نهايتها، حيث شهدت أغلب فترات التداول تأرجح المؤشرات ما بين ارتفاع وهبوط على وقع تباين في توجهات المتعاملين الذين يغلب على مجمل توجهاتهم المضاربية بشكل لافت.

واستهل السوق تعاملاته في الجلسة قبل الأخيرة من اقفالات النصف الأول من العام الحالي على تحسن ملحوظ وارتفاع في أداء المؤشرات، خاصة السعري على وقع استهداف بعض الأسهم المضاربية وخاصة ذات الأسعار المتدنية، حيث تركزت عمليات التجميع على أسهم مثل المستثمرون وابيار من القطاع العقاري، وكذلك الأمان والخليجي من قطاع الخدمات المالية، اضافة الى بعض الأسهم الخدمية مثل هيتس بعد عودته للتداول وتراجعه بشكل لافت في جلسة أول من أمس، الأمر الذي دعا المضاربين لاستهداف السهم بعد ان وصل الى مستوى مشجع للشراء.

ولكن التحسن في أداء المؤشرات وخاصة الوزني وكويت 15 على وقع عمليات دخول استهدفت اسهم الأهلي وبيتك واجيليتي وزين في النصف الأول من الجلسة، وأدت الى ارتفاع كويت 15 بمقدار 6 نقاط لم تستمر طويلا، حيث عادت عمليات البيع الى السيطرة على مجمل الأداء مرة أخرى وتلونت مؤشرات السوق الثلاثة باللون الأحمر، لكن رغم انخفاض المؤشرات، إلا ان التراجعات كانت محدودة وهو ما سمح بعودتها للارتفاع مرة أخرى في لحظات الاقفال على مستوى المؤشرين السعري والوزني، فيما أنهى كويت 15 تعاملات الأسبوع على تراجع محدود تجاوز النقطة بقليل، وعلى مستوى قيمة التداول فسجلت تراجعا لافتا أمس حيث ظلت دون 25 مليون دينار حتى آخر ساعة من عمر الجلسة، وزادت نسبيا في الدقائق الأخيرة لتصل الى 33,2 مليون دينار، لتؤكد على ضعف عامل الثقة.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري للبورصة الكويتية في جلسة أمس بمقدار 13,08 نقطة ليكسر حدة التراجع ويستعيد مستوى 7900 نقطة باستقراره عند مستوى 7912,8 نقطة، وارتفع كذلك المؤشر الوزني بمقدار 0,68 نقطة ليرتفع الى مستوى 451,6 نقطة

فيما تراجع كويت 15 بمقدار 1,06 نقطة ليستقر عند مستوى 1040,2 نقطة. وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 367,7 مليون سهم نفذت من خلال 7459 صفقة، بقيمة نقدية بلغت 33,1 مليون دينار.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة النقدية بواقع 9,9 ملايين دينار تشكل 29,9٪ من اجمالي القيمة، وتصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداولات بقيمة 3,09 ملايين دينار تشكل 9,3٪ من اجمالي قيمة التداول. واستحوذت أسهم 5 شركات هي تمويل الخليج والمستثمرون وأبيار والخليجي ومدينة الأعمال على 47,7٪ من اجمالي كميات التداول وتصدرها تمويل الخليج بنسبة 20,4٪ من الاجمالي.

وارتفعت مؤشرات 7 قطاعات أمس هي النفط والغاز والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية والاتصالات والبنوك والعقار والتكنولوجيا، فيما تراجع أداء 4 قطاعات هي الصناعية والخدمات الاستهلاكية والتأمين والخدمات المالية.

● شريف حمدي

انخفاض القيمة

تواصل القيمة النقدية تراجعها بشكل لافت في الجلسات الأخيرة، وتراجعت أمس بنسبة 32,5٪، الأمر الذي يعكس الاحجام من قبل المتداولين على السوق خلال الفترة الحالية. مع تفضيل الأسهم المتدنية سعريا لسهولة التخارج منها، حيث ركزت السيولة في جلسة أمس على أسهم تمويل الخليج والمستثمرون والأمان ومنشآت.

سهم «الأهلي» الأعلى ارتفاعا

تصدر سهم البنك الأهلي قائمة الأسهم الأعلى ارتفاعا في القيمة خلال جلسة أمس، وذلك بنسبة 7,2٪ حيث حقق السهم ارتفاعا لافتا بمقدار 35 فلسا بعد تداول أقل من مليون سهم، لتبلغ مكاسب السهم في آخر جلستين 55 فلسا تجاوز من خلالها مستوى 500 فلس باستقراره عند 520 فلسا بنهاية جلسة أمس، وكان السهم قد شهد خلال جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيين تداولات قوية في إطار عمليات مبادلة مقابل تسوية مديونيات.

سوق دبي.. الخاسر الوحيد

سجل سوق دبي المالي تراجعا في جلسة أمس بنسبة 0,37٪ وكان هو السوق الخليجي الوحيد الذي تراجع، اما باقي الأسواق فسجلت ارتفاعات محدودة، حيث ارتفع سوق الكويت بنسبة 0,17٪ وسوق السعودية بنسبة 0,17٪ وسوق قطر بنسبة 0,37٪ وسوق البحرين بنسبة 0,05٪ وكذلك ارتفع سوق مسقط المالي بنسبة 0,19٪.

أرقام ومؤشرات

13.08
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,16٪، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,15٪، وانخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 0,1٪.

367.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 33,2 مليون دينار.

9.9
ملايين دينار قيمة تداول أسهم 5 شركات تشكل 29,9٪ من الاجمالي.

7
قطاعات تراجعت مؤشراتها بنسب متفاوتة، تصدرها قطاع التكنولوجيا بواقع 16,5 نقطة.

«الاستثمارات»: سيطرة عمليات التذبذب على سير تعاملات البورصة

قال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته هذا الاسبوع على انخفاض في ادائه وذلك مقارنة مع أدائه خلال الاسبوع الماضي حيث تكبدت مؤشرات السوق العامة (السعري- الوزني - NIC50- كويت 15) خسائر بنسب بلغت 1,8٪ و1,5٪ و2,2٪ و2,0٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة - كميتها - عدد الصفقات) والتي تراجعت بنسب بلغت 29,5٪ و43,6٪ و33,4٪ على التوالي، حيث واصل السوق تراجعه للاسبوع الرابع على التوالي اذ سيطرت عمليات التذبذب على سير التعاملات الا ان حدتها كانت بزيادة ملحوظة من ناحية تغير توجه السوق من ارباح الى خسائر والعكس وهو امر متوقع كما اشرنا حول ترجيح استمرار التذبذب المصاحب لتصحيح المؤشر العام ونعتقد ان ما عزز من ذلك التوجه هي بداية السوق على حجم تداولات متدن بالتوازي مع تراجعات شملت معظم اسواق دول الخليج وهو ما ادى الى تراجعات مبالغ بها وصلت الى قرابة 200 نقطة على مستوى المؤشر السعري اثناء تعاملات منتصف الاسبوع اثر مخاوف اصحاب المراكز المضاربية من تراجع اضافي للسوق، وعلى اثر الهدوء الذي دخله السوق برزت تداولات غير عادية على اسهم قطاع البنوك الذي شمل اكثر من سهم فيه، حيث حل هذا القطاع قريبا من تداول اعلى قطاع وهو العقار فيما لم يكن يتعدى تداول قطاع البنوك خلال الشهر الماضي اكثر من 15٪ لإجمالي التداول بأحسن حال، ومن المتوقع ان نشهد ازديادا في مثل تلك العمليات والتي ترجع عادة لتحقيق اهداف نظامية اذ تمثل فترة التداولات الحالية فرصة لتأسيس السوق واستيعاب المرحلة الاستثنائية التي سبقتها وتصويب ما امكن من سلبياتها تمهيدا للمرحلة المقبلة والتي من المتوقع ان يكون فيها تبدل في دور ونوعية الاسهم التي تقود السوق.

و نوه التقرير الى ان مؤشر NIC50 أقفل بنهاية تداول الأسبوع الماضي الموافق عند مستوى 932,4 نقطة بانخفاض قدره 109,8 نقاط وما نسبته 2,2٪ مقارنة باقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 042,3، نقطة، وقد استحوذت أسهم المؤشر على نسبة 65,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الاسبوع الماضي ونسبة 69,7٪ من اجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي.

واضاف ان المؤشر السعري للسوق أقفل عند مستوى عند مستوى 7,912,9 نقطة بانخفاض قدره 147,0 نقطة وما نسبته 1,8٪ مقارنة بإقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 8,059,9 نقطة، وارتفاع قدره 1,978,6 نقطة وما نسبته 33,3٪ نقطة عن نهاية عام 2012.

وأشار الى ان المؤشر الوزني للسوق أقفل عند مستوى 451,7 نقطة بانخفاض قدره 6,8 نقاط وما نسبته 1,5٪ مقارنة باقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 458,5 نقطة، وارتفاع قدره 34,0 نقطة وما نسبته 8,1٪ نقطة عن نهاية عام 2012.

واشار الى ان مؤشر كويت 15 أقفل عند مستوى 1,040,2 نقطة بانخفاض قدره 20,8 نقطة وما نسبته 2,0٪ مقارنة باقفال الأسبوع قبل الماضي والبالغ 1,061,0نقطة، وارتفاع قدره31,1 نقطة وما نسبته 3,1٪ نقطة عن نهاية عام 2012.

ولفت التقرير الى انه خلال تداولات الأسبوع الماضي انخفض مؤشر المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة 43,6٪ و33,4٪ و29,5٪ على التوالي، ومن أصل الـ 195 شركة مدرجة بالسوق تم تداول أسهم 156 شركة بنسبة 80,0٪ من اجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 34 شركة بنسبة 21,8٪ فيما انخفضت أسعار أسهم 103 شركات بنسبة 66,0٪ واستقرت أسعار أسهم 19 شركة بنسبة 12,2٪ من اجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 39 شركة بنسبة 20,0٪ من اجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي، وعليه يلاحظ انخفاض عدد الشركات المرتفعة بمقدار 54 شركة وارتفاع عدد الشركات المنخفضة بمقدار 65 شركة، كما ان اجمالي عدد الشركات المتداولة انخفض بمقدار 7 شركات وانخفض مجموع الشركات المدرجة بمقدار شركة واحدة فقط، علما بأن عدد الشركات الموقوفة عن التداول 15 شركة بنسبة 7,7٪ من اجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية.

مجلس إدارة «التمويل الخليجي» يجتمع 6 أغسطس لمناقشة بيانات الربع الثاني

كشف «بيت التمويل الخليجي»، البنك الاستثماري الإسلامي البحريني والمدرج في سوق الكويت للأوراق المالية، عن تحديد موعد السادس من شهر أغسطس 2013 كموعد لانعقاد مجلس الإدارة بهدف مناقشة البيانات المالية للربع الثاني للعام 2013 للفترة المالية المنتهية كما في 30 يونيو 2013.

وكان «بيت التمويل الخليجي»، قد حقق أرباحا صافية بقيمة 1,5 مليون دولار للربع الأول من العام 2013، مقارنة بأرباح 1 مليون دولار عن الفترة نفسها من العام السابق 2012، أي بزيادة تمثل 50٪، حيث أرجع الرئيس التنفيذي للبنك هشام الريس هذا الأداء الإيجابي إلى نجاح جهود البنك في إعادة الهيكلة بالإضافة إلى للجهود المستمرة لدعم الأداء الأساسي للبنك وتنمية قاعدة الأصول «والتركيز على تعظيم إمكانات المحفظة الاستثمارية الخاصة به، والعمل على تخارج مبكر من المشاريع.

يذكر أن «بيت التمويل الخليجي» تأسس عام 1999، ويتمثل نشاطه في التمويل وخدمات الاستشارات الإدارية والمعاملات التجارية والاستثمارية وتوفير الأدوات المالية القابلة للتداول وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد أدرجت أسهم «بيت التمويل الخليجي» في ثلاث بورصات إقليمية وهي: «سوق الكويت للأوراق المالية» و«سوق البحرين للأوراق المالية» و«سوق دبي المالي».

هشام الريس

سلطنة عمان تصدر صكوكاً إسلامية بقيمة 50 مليون ريال لأول مرة

مسقط ـ كونا: وافقت الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية في سلطنة عمان امس على اصدار اول صكوك اسلامية في سلطنة عمان بقيمة 50 مليون ريال عماني.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة المدينة عبدالصمد المسكري في تصريح صحافي ان الصكوك من فئة الاجارة وستقوم الشركة باتخاذ الخطوات النهائية للاصدار الفعلي.

واوضح ان الطرح والانتهاء سيكونان خلال شهر يوليو المقبل وسيتم احتساب العائد من اليوم التالي لانتهاء الاكتتاب على ان يتم الاصدار عبر اكتتاب خاص. وكشف عن وجود عروض من مؤسسات عاملة في السلطنة لشراء الصكوك.

واوضح ان قيمة الصكوك 50 مليون ريال عمان موزعة على 500 الف صك بقيمة 100 ريال للصك الواحد وان الحصيلة ستستخدم لتمويل المرحلة الثانية من (جراند مول). (الريال العماني يعادل 2,59 دولار أميركي).

وزراء مالية الاتحاد الأوروبي يتوصلون إلى اتفاق لإنقاذ أو تصفية المصارف المتعثرة

بروكسل ـ أ.ف.ب: توصل وزراء مالية الاتحاد الأوروبي امس الى تسوية من أجل إعادة هيكلة أو تصفية المصارف المتعثرة لكن دون ان يتحمل المواطنون تلك الأعباء، وذلك قبل ساعات فقط على انعقاد قمة أوروبية.

وبعد اكثر من 6 ساعات من المداولات، توصل الوزراء المجتمعون في بروكسل الى اتفاق حول نسبة المرونة التي يمكن ان تتمتع بها كل دولة من أجل حل أزمة المصارف.

وكانت هذه النسبة نقطة خلاف تعثر عندها الوزراء الأسبوع الماضي في لوكسمبورغ وذلك على الرغم من اجتماع أولي استغرق أكثر من 18 ساعة.

وعلّق وزير المالية الفرنسي بيار موسكوفيسي عند خروجه من الاجتماع «انه نجاح، نجاح تم التوصل إليه بصعوبة كبيرة». واعتبر ان الاتفاق «مهم جدا من اجل الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي». وأشاد نظيره الألماني ولفغانغ شويبله بـ «التقدم الكبير» الذي تم تحقيقه في هذا المجال.

وعلّق الوزير الايرلندي مايكل نونان الذي ترأس الجلسة «انها مرحلة مهمة في جهودنا للخروج من الحلقة المفرغة بين المصارف وديون الدول».

واعتبر الوزير الهولندي جيرون ديسلبلوم الذي يتولى ايضا رئاسة مجموعة يوروغروب «في حال واجه احد المصارف صعوبات، بات لدينا مجموعة موحدة من القواعد تنطبق على كل الدول الأوروبية وتحسم من سيتكفل العبء المالي». ومن المفترض ان يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ اعتبارا من العام 2018.

ولتفادي ان يتحمل المواطنون الأعباء عندما تضطر أي دولة لإعادة هيكلة او تصفية احد المصارف، اتفق الأوروبيون على ان يتوزع العبء على الترتيب التالي: المساهمون ثم الدائنون الذين يتمتعون بضمانات اقل ثم مالكو السندات وأخيرا المودعون الذين يملكون اكثر من 100 ألف يورو. إلا ان مجموعتين من الدول عارضت الاتفاق. في المجموعة الأولى، فرنسا وبريطانيا اللتان أرادتا الاستفادة من بعض المرونة طبقا لكل حالة على حدة. وأرادت باريس مثلا ان تتمكن من حماية المودعين من الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة.

في المقابل، تمسكت دول أخرى مثل ألمانيا وهولندا وفنلندا بقواعد اكثر صرامة لتفادي أي غموض يمكن ان يبعد المستثمرين او المودعين.

وفي النهاية، سيتعين على الدول التي تريد مرونة أكبر فرض ان يتحمل الدائنون والمودعون اولا الخسائر حتى 8٪ من ديون المصرف.

أي بمعنى آخر، اذا كان دين مصرف ما 100 مليار يورو فإن الدائنين والمودعين سيتحملون 8 مليارات يورو من الخسائر على الأقل.

وبمجرد تطبيق هذا الشرط، يصبح بالإمكان تدخل صندوق وطني «لحل الأزمة» وإذا استدعى الأمر «موارد وطنية او أوروبية»، مع إمكان «إعادة الرسملة بشكل مباشر» من قبل صندوق الإنقاذ الأوروبي، بحسب موسكوفيسي. إلا ان هذه المرحلة الثانية من التدخل لن تتجاوز نسبة 5٪ من ديون المصرف. وحتى اذا كان اللجوء الى الأموال العامة ممكنا بالنسبة إلى الدول التي تريد الاستفادة من المرونة خصوصا من خلال صندوق الإنقاذ الأوروبي، فإن الاتفاق يشكل «تغييرا كبيرا»، بحسب ديسلبلوم «لأنه سيتم الانتقال من الأموال العامة أي أموال المواطنين الى أموال القطاع المالي نفسه الذي سيجد نفسه مضطرا إلى حل مشاكله بنفسه إلى حد كبير».

«بلومبيرغ»: 168 مليارا احتياطات نقدية خارجية للإمارات

بلغت الأصول الاحتياطية العالمية للامارات 45,8 مليار دولار أي نحو 168 مليار درهم وفقاً لتقرير نشرته بلومبيرغ أمس محتلة المرتبة الـ30 من أصل 155 دولة في مؤشر بلومبيرغ ومشكلة قرابة 12,7٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للدولة، ومعدل تغير شهري 2,1٪، و27٪ على أساس معدل سنوي. من جهة أخرى أكد التقرير أن بنوك الدولة تتمتع بأوضاع ائتمانية مريحة وتحتفظ بأعلى سيولة لها منذ أكثر من ثلاث سنوات، في ضوء زيادة الودائع الحكومية، واعتماد الشركات المتزايد على سوق السندات للتمويل.

وأشار التقرير الى ان نسبة القروض الى الودائع المجمعة في 51 بنكا تعمل في الدولة انخفضت الى 90,4٪ في ابريل، وهو الأدنى منذ مارس 2010، عندما وصل الى 105,7٪، وهو بداية جمع بلومبيرغ للبيانات. وقال التقرير ان السيولة المتزايدة ساهمت في خفض سعر الفائدة لمدة ثلاث شهور بحدود 38 نقطة أساس وفقا لبيانات المصرف المركزي.

ولفت التقرير الى ان سيولة البنوك المتزايدة تعكس التعافي التدريجي للصناعة من تداعيات أزمة الائتمان العالمية، على عكس عام 2008، عندما اضطرت حكومة الامارات الى ضخ 33 مليار دولار لتسهيل الائتمان بعد تجمد أسواق الائتمان العالمية.

ورأى التقرير أن من شأن طفرة السيولة في البنوك مقروناً بانخفاض أسعار الفائدة أن يغذي ارتفاعاً في الاقراض. وكان سعر الفائدة بين بنوك الامارات لمدة ثلاثة أشهر، وهو السعر المستخدم لتسعير بعض القروض، انخفض 0,38٪ من النقطية هذا العام الى 0,92٪ في 25 يونيو. وبلغ 0,89٪ في وقت سابق، وهو الأدنى منذ سبع سنوات. وارتفعت الودائع الحكومية 20٪ في الشهور الأربعة حتى أبريل، أو بحدود 43,9 مليار درهم أي 12 مليار دولار وفقا لبيانات البنك المركزي. ونما اجمالي الودائع في بنوك الامارات بنسبة 9٪ الى 1,24 تريليون درهم في الشهور 12 حتى أبريل. ونقلت الوكالة عن مالك في اي اف جي هيرمس قوله ان النمو الائتماني في الامارات يرتفع بصورة تدريجية. مضيفا أن سوق الاقراض أصبحت تنافسية، وأن البنوك تسعى الى الفوز بحصص سوقية، خاصة في شريحة الأفراد.

وأشار فيصل عقيل نائب الرئيس التنفيذي في مصرف الامارات الاسلامي الى أن الدولة تستقطب الودائع باعتبارها ملاذاً آمناً منذ 2011، وسط منطقة تعصف بها القلاقل السياسية. وأضاف أن أسعار البترول المرتفعة، وانخفاض الانفاق على البنية التحتية ساهما في زيادة الودائع. وكانت بنوك الامارات من أكبر بائعي السندات التي ساهمت في السيولة البنكية. فقد جمع بنك الامارات دبي الوطني، مليار دولار من بيع سندات دائمة في شهر مايو. كما جمع بنك دبي الاسلامي مليار دولار من بيع سندات مشابهة في مارس. وقال التقرير ان تعافي القطاع العقاري، واستعادة السياحة، والتجارة وصناعة التجزئة لقوتها، ستدعم نمو الامارات مع توقع نمو الاقتصاد الى 3,5٪ في 2013، وفقا لبيانات جمعتها بلومبيرغ عن 17 اقتصادا.

السعودية تحتل المركز الـ20 ضمن قائمة أكبر 40 اقتصاداً عالمياً

حصدت السعودية المركز الأول عربيا والمرتبة الـ20 في قائمة أكبر 40 اقتصادا عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فيما جاءت الإمارات خلفها مباشرة، وفقا لصحيفة «الرياض» السعودية.

وساهم تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات، وجاذبية الاستثمارات الأجنبية، في حصد المملكة هذا المركز بحسب تقرير حديث صادر عن مؤسسة «أوبنهايمر» لإدارة الأصول بالاعتماد على أرقام البنك الدولي، لحجم الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة.

وفي القائمة، احتلت الولايات المتحدة الأميركية، المرتبة الأولى بنحو 15 تريليون دولار، ثم الصين بنحو 14 تريليون دولار، واليابان بنحو 4 تريليونات دولار، وألمانيا بنحو 3,5 تريليونات دولار، وفرنسا بنحو3 تريليونات دولار، والبرازيل بحوالي 2,7 تريليون دولار، وبريطانيا بنحو 2,5 تريليون دولار.

وجاءت المملكة في المرتبة 20 بناتج محلي بنحو تريليون دولار، والإمارات في المرتبة 28 بنحو 700 مليار دولار تقريبا، متفوقتين على اقتصادات الدنمارك وتايوان وتايلند وفنزويلا واليونان وفنلندا وهونغ كونغ وتشيلي ونيجيريا، وحلت تركيا في المركز الـ18، وإيران في المرتبة 33، وماليزيا في المرتبة 36.

رواتب المديرين في أميركا أعلى بـ273 مرة من رواتب الموظفين العاديين

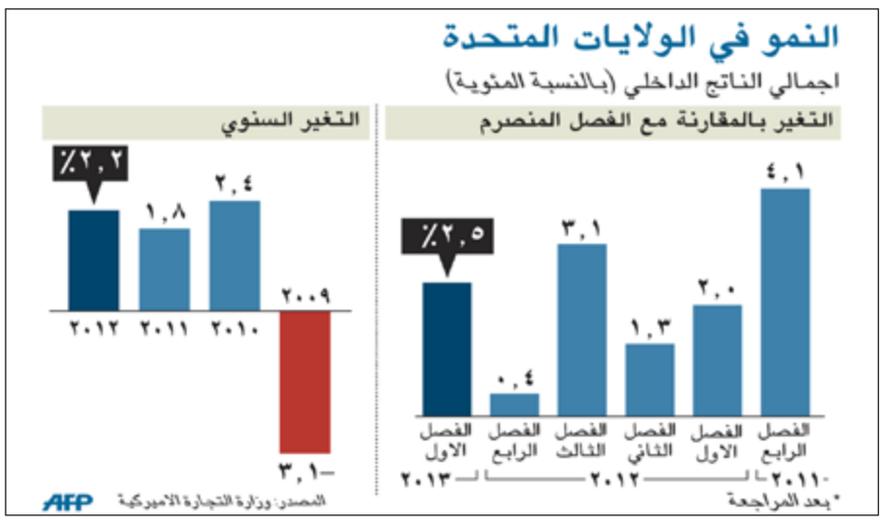

واشنطن ـ أ.ف.ب: ارتفعت رواتب كبار المديرين في الولايات المتحدة بنسبة 12,7٪ في العام 2012، فباتت أعلى بمعدل 273 مرة من رواتب الموظفين العاديين، على ما كشفت دراسة أميركية.

فقد ارتفع الراتب المتوسط لمدير تنفيذي في الولايات المتحدة، بما فيه عائدات الأسهم التي يملكها، إلى 14,1 مليون دولار في العام 2012، بحسب معهد «ذي إكونوميك بوليسي إنستيتوت» المتخصص في الأبحاث الخاصة بالطبقة الوسطى.

ولفت المعهد إلى «انها السنة الثانية على التوالي التي يسجل خلالها ارتفاع شديد في رواتب المديرين التنفيذيين يتعارض مع ركود الرواتب في أوساط الموظفين العاديين منذ العام 2009»، وأكد أن ارتفاع رواتب المديرين الكبار «يزيد كثيرا من التفاوت على صعيد الأجور».

وجاء في ختام هذه الدراسة التي شملت 350 شركة أميركية كبيرة أن «هذا الارتفاع السريع في رواتب المديرين التنفيذيين، يظهر أن قلة قليلة من الاميركيين الذين يتقاضون أعلى رواتب هي التي تستفيد من الانتعاش الاقتصادي أكثر بكثير من المواطن العادي».